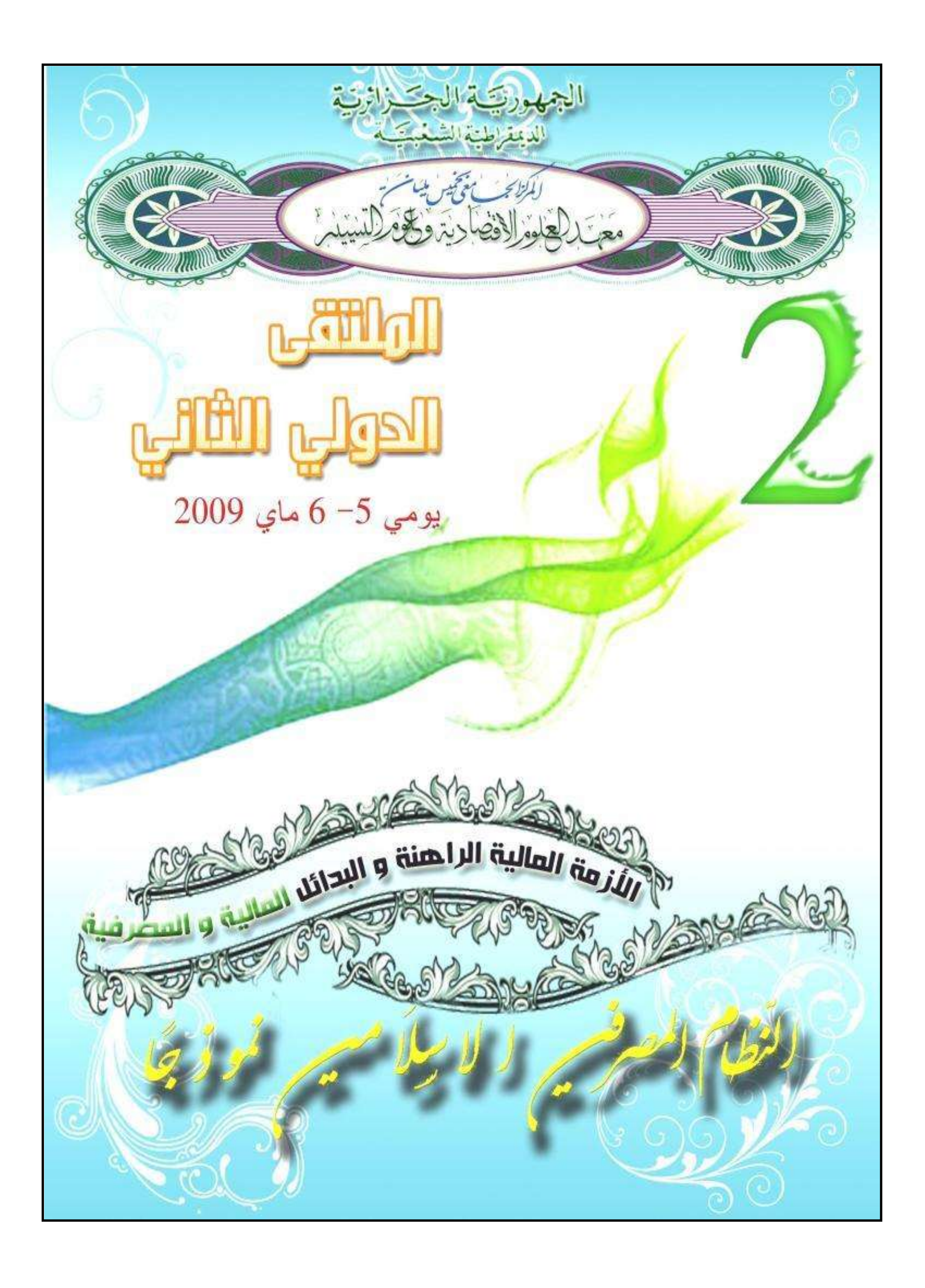

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى
الدولي الثاني
يومي 5- 6 ماي 2009
2
الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية
النظام المصرفي الإسلامي نموذجا

" الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على البنوك الإسلامية "

مقدم المقال/ ياسر محمد قاسم باسردة.

مدرس بجامعة عدن– اليمن

أيميل: **y-m-q-b@hotmail.com**

Résumé:

La crise financière qui a frappé les États-Unis d'Amérique ne sont pas le fruit du temps, mais est le résultat d'une série d'événements économiques, le monde a été témoin au cours des dernières années, la crise alimentaire, de crise et de volatilité des prix du pétrole et, finalement, la crise hypothécaire aux États-Unis, tout cela conduit à émergence de la crise financière mondiale et de leur impact sur les différents pays du monde, et particulièrement ceux qui sont associés à des économies largement les économies d'Amérique, d'Europe, le Japon et la Chine, qui ont un impact fortement sur les banques, mais l'influence n'est pas tellement à la détresse des pays musulmans et les banques, en particulier banques islamiques, au moins pour le moment, en raison de la crise après la source des Etats islamiques, et de la nature différente des activités des banques islamiques de la nature du travail des banques traditionnelles qui ont été exposés à la crise financière et à la charge de la dette, les intérêts et les contrats futurs, mais cela n'exclut pas la possibilité de touché ces États, et les banques islamiques opérant dans la crise financière de manière indirecte, en particulier à court et à long terme.

ملخص:

أن الأزمة المالية الراهنة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن وليدة يومها، بل كانت نتاج سلسلة من الأحداث الاقتصادية عاشها العالم في السنوات الأخيرة كأزمة الغذاء، وأزمة التذبذب الحاد في أسعار النفط وأخيراً أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، كل ذلك أدى إلى بروز الأزمة المالية العالمية

وتأثيرها على مختلف دول العالم، وخصوصاً تلك الدول التي ترتبط اقتصادياته ا بدرجة كبيرة بالاقتصاد الأمريكي، كدول أوروبا، واليابان، والصين، مما اثر بشكل كبير على البنوك العاملة فيها، إلا أن ذلك التأثير لم يكن بذلك القدر من الشدة على الدول الإسلامية والبنوك العاملة فيها، وخصوصاً البنوك الإسلامية، على الأقل في الوقت الراهن، ويرجع ذلك إلى بعد منبع الأزمة عن الدول الإسلامية، واختلاف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن طبيعة عمل البنوك التقليدية التي تعرضت للازمة المالية والمعتمدة على الديون، والفوائد، والعقود المستقبلية، إلا أن لا يمنع من إمكانية تأثر تلك الدول، والبنوك الإسلامية العاملة فيها بالأزمة المالية بصورة غير مباشرة، خاصة في المديين المتوسط والبعيد.

مقدمة:

يعيش العالم اليوم أزمة عالمية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وألقت بضلالها على جميع البلدان المتقدمة منها والنامية، ويرجع ذلك إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي عاشه العالم في الآونة الأخيرة كأزمة الغذاء، وأزمة التذبذب الحاد في أسعار النفط وأخيراً أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، كل ذلك أدى إلى بروز الأزمة المالية العالمية التي نعيش صداها في الوقت الراهن، وتفاقم تأثيراتها على مختلف النواحي الاقتصادية للعالم بأسره.

ولذا ومن خلال هذا المقال سنتطرق إلى:

1- أسباب الأزمة المالية.

2- ما أظهرته الأزمة المالية.

3- نتائج الأزمة المالية.

4- تأثير الأزمة المالية على البنوك الإسلامية.

5- السبل الكفيلة بمعالجة تأثيرات الأزمة المالية على البنوك الإسلامية.

أولاً: أسباب الأزمة المالية:

إن الأزمة المالية العالمية التي يعاني منها العالم اليوم ليست وليدة سنة أو سنتين وإنما كانت نتيجة لأخطاء كثيرة متراكمة، يرجع جلها لعدم تقييد أغلب البنوك بالرقابة الاحترازية التي وضعتها لجنة بال أو بازل كما يسمونها، فجذور الأزمة المالية يعود إلى ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، حين عمد المجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض إلى أن وصلت إلى (1%) لتوفير السيولة المالية[1]، مما أدى إلى إنعاش السوق وارتفعت معه حمى الشراء في قطاع العقارات، مما زاد من أسعارها بدرجة كبيرة وصاحب ذلك إقدام البنوك في الولايات المتحدة على منح قروض لمئات الآلاف من الأسر ذوي الدخل المحدود بدون ضمانات كافية وبمخاطر كبيرة مقابل أسعار فائدة أعلى اعتماداً على الارتفاع الكبير في أسعار العقارات، بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح وقد تم تشجيع ذلك من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون يعود إلى عام 1977م، ينص على أنه يمكن لأي مؤسسة مالية أن تحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة " الهيئة الفيدرالية للتأمين على الودائع " إذا التزمت بإقراض أسر أمريكية من ذوي الدخل المحدود [2]، وتحت إغراء ارتفاع أسعار العقارات دخلت العديد من البنوك وصناديق الاستثمار الأجنبية سوق الإقراض العقاري الأمريكي، مما أدى إلى خروج المخاطرة من دائرة الاقتصاد الأمريكي وانتشارها على نطاق أوسع.

سارت الأمور على هذا المنوال لأعوام عدة ولكن مع تراجع النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية والارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في السوق المصرفية الأمريكية تراجعت أسعار العقارات حتى وصلت قيمة الكثير منها إلى أقل من قيمة الأقساط المتبقية للبنك على العقار هذا من جهة، ومن جهة أخرى ونتيجة للبطالة والتضخم عجزت مئات الآلاف من الأسر الأمريكية عن التسديد، مما أدى إلى عدم قدرة البنوك على بيع العقارات لاسترداد قيمة القروض، لأن قيمة العقار أصبحت أقل بكثير من قيمة أقساط القروض المتبقية عليها [3]، ونتيجة لذلك حاولت هذه البنوك الاقتراض من البنوك الأخرى، ولكن البنوك أضحت ترفض الإقراض لغيرها واتسعت رقعة البنوك التي تعاني من ذلك، مما ساهم في بروز أزمة في النشاط المالي.

نتيجة لذلك بدأت مضاربات كبيرة في البورصة لبيع سندات تلك القروض العقارية بأعداد كبيرة لضمان الحصول على السيولة وهو ما ساهم في انخفاض قيمة أسهم وسندات تلك العقارات، الأمر الذي أدى إلى إفلاس أو مواجهة أوضاع صعبة للكثير من البنوك وشركات التأمين الأمريكية والأوروبي ة، وخاصة تلك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها وكان أول تلك الضحايا بنك ليمان براذرز الاستثماري الأمريكي الذي أعلن إفلاسه، يليه شركتي الرهن العقاري فريدي ماك، وفاني ماي اللتان تم تأميمهما من قبل الحكومة الأمريكية.

وانتقل تأثير تلك الأزمة إلى الأسواق المالية الأخرى نتيجة إفلاس تلك المصارف والمؤسسات المالية العملاقة أو نتيجة انتشار حالة الخوف والهلع بين أوساط المتعاملين في تلك الأسواق[4].

أن التطور الهائل للأسواق المالية والذي جعلها بالغة التعقيد والتركيب وإن كان يخلق فرصاً كثيرة، إلا أنه يزيد من المخاطر خاصة في ظل وجود جانبين هامين في عمل تلك الأسواق المالية في الوقت الراهن ساهما في زيادة حجم المشكلة هما[5]:

الجانب الأول: عمليات التوريق التي تعني قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جزء منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهكذا والنتيجة أن يكون هناك بناء مالي معتمد على بعضه البعض يمكن أن ينهار إذا انهار أحد أجزاء هذا البناء وهو ما حدث بالفعل.

الجانب الثاني: يتمثل في ارتباط كثير من المعاملات بالمستقبل، كأن يقوم مستثمر ببيع سلعة غير موجودة حاليا، ولكن ستوجد لاحقاً اعتماداً على أن سعرها سينخفض وسيجني أرباحاً من ذلك، إن المعاملات المستقبلية تعتمد على الثقة فيما يحمله المستقبل، وبالتالي فإن فيها مخاطر عالية، بحيث إذا تراجعت تلك الثقة تراجعت معها المعاملات بسرعة.

في الأخير يجب الإشارة إلى أن ازدياد عمق الأزمة المالية راجع إلى أن قطاع الخدمات وتحديداً الخدمات المالية أصبح يحتل قدراً أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من الاقتصادات في السنوات الأخيرة على حساب القطاعات الاقتصادية التقليدية.

ثانياً: ما أظهرته الأزمة المالية:

أظهرت الأزمة المالية العالمية جانبين على قدر كبير من الأهمية هما [6]:

1- أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقف على أرضية صلبة من الاستقرار كما كان الاعتقاد السائد.

2- ركاكة النظام الاقتصادي العالمي (أوربا، واليابان، والصين) وعدم قدرته على اكتساب كياناً اقتصادياً متميزاً ينافس الاقتصاد الأمريكي، فبمجرد اهتزاز السوق الأمريكية اهتزت تلك الاقتصادات و لم تستطع معالجاتها الأحادية أو بشكل إجمالي من احتواء الأزمة على دولها.

ثالثاً: نتائج الأزمة المالية:

من أهم نتائج الأزمة المالية والنتائج المتوقعة الآتي:

1- انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

2- ركود عالمي سيعاني منه العالم، مما سيخفض معه من حجم المساعدات الدولية للدول الفقيرة، الأمر الذي سيجعلها تعاني من صعوبات مالية كثيرة.

3- سينتج عن هذا الركود انخفاض أسعار النفط والغاز وهذا يعني أن الدول التي تعتمد موازناتها العامة على إنتاج النفط سوف تتأثر بشكل كبير خاصة في مجال تمويل المشروعات القائمة أو المشروعات المستقبلية.

4- سينتج عن الأزمة المالية تضخم عالمي (ارتفاع أسعار معظم السلع) في المدى المتوسط والطويل، وذلك راجع إلى زيادة السيولة المالية العالمية المتأتية من زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة الأزمة المالية في تلك الدول التي أعلنت خطط الإنقاذ.

رابعاً: تأثير الأزمة المالية على البنوك الإسلامية:

لمعرفة الأثر الذي يمكن أن تحدثه الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية لابد من الإحاطة بطبيعة عمل تلك البنوك، والعلاقة بين تلك البنوك وعملائها سواء كانوا مودعين للأموال أو مستثمرين لتلك الأموال، وأيضاً الإحاطة بواقع البنوك الإسلامية والاقتصادات التي تعمل في ظلها تلك البنوك وذلك من خلال جانبين :

أ- الجوانب الايجابية في عمل البنوك الإسلامية:

وهذه الجوانب من المتوقع أن تسهم في التقليل من تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية الراهنة مقارنة بنظيرتها التقليدية، وأهم هذه الجوانب:

1- احتلال الودائع بالمشاركة في البنوك الإسلامية المكانة الأولى بعكس البنوك التقليدية التي تحتل فيها الحسابات الجارية المرتبة الأولى، وهذا الأمر يجعلها أقل عرضة لخطر السيولة، كما أن أصحاب الودائع بالمشاركة يدركون مسبقاً عند إيداعهم لأموالهم بأنهم سيتحملون نتيجة ذلك الاستثمار من ربح أو خسارة ومتقبلين كامل المخاطرة في ذلك.

2- أن الودائع في البنوك الإسلامية توجه في العادة إلى استثمارات حقيقية، ولهذا فلا يقدم المصرف على استخدامها في منح الائتمان، وعليه فيه لا تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وإحداث التضخم .

3- يغلب على التمويل الإسلامي الطبيعة السلعية أو العينية، فالاستثمار في البنوك الإسلامية عادة ما يؤدي إلى امتلاك هذه البنوك أصولاً ثابتة ومتداولة تكون بمثابة ضمان لأصحاب حسابات الاستثمار، وهي في سبيل ذلك تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية من حيث الحجم والتوقيت.

4- احتفاظ البنوك الإسلامية بأموال سائلة في خزائنها أكثر من البنوك التقليدية لمواجهة سحوبات المودعين، وذلك راجع لعدم قدرتها على تحويل أصولها إلى أموال سائلة بسرعة وسهولة كما هو حاصل في البنوك التقليدية[7].

5- حرمة المعاملات المستقبلية المتعلقة بأسعار الفائدة وأسعار الصرف.

6- أن البنوك الإسلامية لا تعطي سحباً على المكشوف.

7- انحصار أغلب أموال البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية البعيدة عن منبع الأزمة المالية (الولايات المتحدة الأمريكية).

8- إن حجم رأس المال في المصارف الإسلامية من المتوقع أن يكون أكبر منه في حال البنوك التقليدية شأنه في ذلك شأن بقية مصادر الأموال الداخلية الأخرى، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة أموال المصرف الإسلامي المستثمرة في إنشاء المشروعات مقارنة مع النسبة المماثلة في البنوك التقليدية، كما أن البنوك الإسلامية تقتصر مصادرها الخارجية في الحصول على الأموال من الودائع التي تكون في الغالب استثمارية غير ملزمة بردها في حالة الخسارة وعدم مشروعية حصولها على قروض بفائدة تحت أي ظرف كان.

9- الابتعاد عن التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.

10- قلة أو عدم وجود استثمارات إسلامية خارجية ذات أهمية للمصارف الإسلامية في البنوك وأسواق المال الأجنبية.

11- عدم وجود سوق مالي إسلامي.

لكل تلك العوامل فإن التأثيرات السلبية المباشرة لهذه الأزمة سوف تكون محدودة على البنوك الإسلامية.

ب- الجوانب السلبية المؤثرة على البنوك الإسلامية:

رغم الجوانب الايجابية التي تتمتع بها البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية والتي تجعل تأثير الأزمة المالية الراهنة عليها محدوداً مقارنة بالبنوك التقليدية، إلا أن الأزمة المالية العالمية ستؤثر على تلك المصارف ولو بشكل أقل من نظيرتها التقليدية وذلك راجع إلى:

1- تأثير ارتباط البنوك الإسلامية في احتياطاتها المالية بالعملات الدولية الرئيسة كالدولار واليورو.

2- تزايد مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية، مع وجود غموض وعدم وضوح فيما يتعلق بطبيعة إيداعاتها لدى البنوك العالمية من حيث نوع العملة ودرجة تركز البنوك في دول معينة، وحجم الإيداعات المتبادلة بين البنوك الإسلامية والأجنبية.

3- إن بعض البنوك الإسلامية تعمل في الدول التي تعرضت للأزمة المالية (الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا).

4- إن إفلاس بعض البنوك العالمية سيؤثر دون شك على بعض المصارف المتعاملة معها، خاصة وأن هناك ودائع كبيرة لبعض هذه البنوك لدى البنوك المراسلة حول العالم لتغطية تعاملاتها المصرفية المختلفة من حوالات، وشيكات مصرفية، واعتمادات مستندية، والتزامات أخرى.

5- ضعف ثقة مواطني الدول الإسلامية في المصارف وميلهم إلى الاحتفاظ بأموالهم في خزائنهم الخاصة على إيداعها في البنوك، وخاصة بعد الأزمة المالية وما أحدثته من إفلاس لبعض البنوك.

6- ظهور دعوات لزيادة نسبة رأس المال المملوك للبنوك، وإن كان ذو فائدة إلا أنه قد يضر بالمصارف الإسلامية لعدم قدرتها على زيادة تلك النسبة لكونها لا تستطيع أن تقترض من الخارج بفوائد كما هو الحال للبنوك التقليدية التي تستطيع أن تضيف إلى بسط نسبة كفاية رأس المال التي حددتها مقررات بازل قروض مساندة تستهلك على الأقل خلال خمس سنوات.

7- عدم قدرة المصارف الإسلامية على استخدام ميزة الاعتماد على البنك المركزي كملجأ أخير عند حاجتها للأموال، وذلك راجع إلى افتقاد هذه الوظيفة لآليات عملها الأصلية من أسعار للخصم أو الفائدة، نظراً لأن مثل تلك الأدوات تتعارض مع خصائص المصارف الإسلامية(8).

8- تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر صرف العملات الأجنبية، وبالتالي تأثر استثماراته ا بتلك المخاطر أكثر من البنوك التقليدية.

9- وقوع أغلب المصارف الإسلامية داخل الدول النامية (المصنفة ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة) وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية(9).

10- ضعف البنية الأساسية في واقع الاقتصاديات الوطنية للبلدان الإسلامية التي تعمل فيها البنوك الإسلامية، واعتماد تلك البلدان بدرجة رئيسة على تصدير النفط والغاز والذي سيشهد انخفاض حاد في سعريهما نتيجة انخفاض الطلب العالمي، وذلك راجع إلى الركود الاقتصادي العالمي.

11- سيؤدي الركود الاقتصادي العالمي إلى تخفيض حجم المساعدات المالية المقدمة من البلدان المتقدمة إلى البلدان الفقيرة التي تعمل فيها البنوك الإسلامية، مما سيؤثر على عمل تلك البنوك.

12- ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي في أغلب الدول الإسلامية وهو ما سيعكس نفسه على ضعف القدرة على التنبؤ بطبيعة التغيرات للمؤشرات الاقتصادية وشكلها.

13- ارتباط اقتصاديات الدول مع بعضها، وبالتالي فإن العلاقة مع الاقتصادات الكبيرة (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، واليابان) لابد منها.

لكل تلك الجوانب سوف تتأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية في المديين المتوسط والطويل والذي يرجع إلى تأثر البلدان الإسلامية التي تعمل فيها تلك البنوك بدرجة رئيسة، مما سيعكس أثره على البنوك الإسلامية العاملة فيها.

خامساً: السبل الكفيلة بمعالجة تأثيرات الأزمة المالية الراهنة على البنوك الإسلامية:

لمعالجة التأثيرات المحتملة للأزمة المالية العالمية الراهنة على البنوك الإسلامية يتوجب على البنوك الإسلامية والدول الإسلامية التي تعمل فيها تلك البنوك القيام بالإجراءات الآتية:

1- إفتكاك البنوك الإسلامية والدول الإسلامية عامة من الارتباط الشديد بالدولار واليورو وتنويع سلة العملات التي تتعامل معها.

2- أن تعمل المصارف الإسلامية قدر المستطاع على التركيز في معاملاتها واستثماراته ا على تلك العملات التي تكون دولها بعيدة عن تأثير الأزمة المالية، وذلك حتى لا تتأثر البنوك الإسلامية بالتغيرات الحادة في قيمة تلك العملات.

3- أن تعمل البنوك الإسلامية بمبدأ الوضوح والشفافية تجاه عملائها فيما يتعلق بحجم الأموال المستثمرة في البنوك العالمية التي تعرضت للأزمة المالية، ودرجة تركز تلك الأموال، لما لذلك من دحض للشائعات وإبعاد للمخاوف التي تساور أولئك العملاء.

4- زرع روح الثقة والاطمئنان في نفوس مواطني الدول الإسلامية وطمأنتهم في قوة الجهاز المصرفي في الدول الإسلامية، والبنوك الإسلامية خصوصاً، وقدرتهما على تحمل الصدمات والهزات، لماله من أثر في زيادة تعاملهم مع البنوك.

5- على البنوك الإسلامية أن تتوخى الحذر عند تقييمها للضمانات العقارية والمادية والعمل على تنويع قاعدة استثماراتها للتقليل من حجم المخاطر.

6- العمل الجاد من قبل المصارف الإسلامية على زيادة نسبة كفاية رأس مالها كما حددتها لجنة بازل، بل وإن تزيد عن ذلك، لما لهذا الأمر من إعطاء روح الثقة في هذه المصارف محلياً ودولياً.

7- أن تعمل الدول الإسلامية على رفع مستوى تصنيفها الدولي على وفق مقررات بازل والتفكير الجاد بذلك، كون أن الفرصة أصبحت مواتية للمطالبة بتقسيم أكثر عدلاً للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، يعتمد على نوع

المخاطر وليس وفق الانتماء إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) من عدمه خاصة وأن الأزمة أظهرت ضعف بنوك الدول المنتمية لتلك المنظمة.

8- قيام البنوك المركزية بوظيفتها تجاه البنوك الإسلامية كملجأ أخير للبنوك عند حاجتها للأموال مثلما هو الحال للبنوك التقليدية من خلال اعتماد صيغ استثمارية بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية بعيدة عن الفائدة المحرمة شرعاً.

9- أن تعمل الدول الإسلامية عن التخلي عن مبدأ الالتزام المطلق بنظام الليبرالية غير المنقوصة، والتركيز المتزايد على دور الدولة في حفظ الاستقرار العام وحماية حقوق الأفراد.

10- تنويع قاعدة الاقتصاد بما يساعد على تنويع هيكل الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج للتخفيف من أثر التغيرات السلعية اعتماداً على منتج واحد هو النفط.

11- تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار بفعالية، للتقليل من الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبية والمساعدات المالية المقدمة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

12- إحداث استقرار سياسي واقتصادي في الدول الإسلامية التي تعمل في ظلها البنوك الإسلامية، من خلال وضع خطط وتصورات إستراتيجية للمدى البعيد، واتخاذ تلك الدول قرارات مدروسة من شأنها إضفاء استقرار أكبر للوضع السياسي والاقتصادي فيها.

الهوامش:

1- " تسونامي ليمان برادرز، كشف عورات أسواق المال العالمية"، مجلة أموال، العدد44، أكتوبر 2008م، ص74.

2- صالح عودة " الأزمة المالية العالمية: الأسباب والآثار على المصارف العربية"، ورقة علمية مقدمة لحلقة النقاش المنعقدة تحت عنوان: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، عدن، أكتوبر2008م، ص1.

3- محمد حسين حلبوب " الأزمة المالية العالمية، وأثارها المتوقعة على الاقتصاد اليمني"، ورقة بحثية مقدمة لحلقة النقاش حول الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد اليمني ، 25 أكتوبر2008م، ص7.

4- جعفر منيعم "الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها على الاقتصاد اليمني"، ورقة مقدمة للحلقة النقاشية الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على المستوى العالمي، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، 25 أكتوبر2008م، ص1.

5- محمد المتيوتي " الأزمة المالية العالمية، التداعيات، الأسباب، والنتائج"، ورقة علمية مقدمة لحلقة النقاش المنعقدة تحت عنوان: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، عدن، أكتوبر2008م، ص2-3.

6- أحمد محمد دعميم "الأزمة المالية العالمية، أثارها، ومعالجاتها"، ورقة علمية مقدمة لحلقة النقاش المنعقدة تحت عنوان: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، عدن، أكتوبر2008م، ص1.

7- محمد نجاة الله صديقي "أثر أساليب التمويل الإسلامية في التوسع النقدي" بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، جدة: مركز الملك عبد العزيز 6، بدون تاريخ، ص230.

8- الغريب محمود ناصر "الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارية،1991م، ص136.

9- عبد الحميد أبو موسى "واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي الدولي" بيروت: مجلة اتحاد المصارف العربية, العدد287, تشرين أول 2004م, ص 42-43.

المراجـــع:

1- أحمد محمد دعميم "الأزمة المالية العالمية، أثارها، ومعالجاتها"، ورقة علمية مقدمة لحلقة النقاش المنعقدة تحت عنوان: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، عدن، أكتوبر2008م.

2- " تسونامي ليمان برادرز، كشف عورات أسواق المال العالمية"، مجلة أموال، العدد44، أكتوبر 2008م.

3- جعفر منيعم "الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها على الاقتصاد اليمني"، ورقة مقدمة للحلقة النقاشية الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على المستوى العالمي، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، 25 أكتوبر2008م.

4- صالح عودة " الأزمة المالية العالمية: الأسباب والآثار على المصارف العربية"، ورقة علمية مقدمة لحلقة النقاش المنعقدة تحت عنوان: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، عدن، أكتوبر2008م.

5- عبد الحميد أبو موسى "واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي الدولي" بيروت: مجلة اتحاد المصارف العربية, العدد287, تشرين أول 2004م.

6- الغريب محمود ناصر "الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية" رسالة دكتورا ه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارية،1991م.

7- محمد حسين حلبوب " الأزمة المالية العالمية، وأثارها المتوقعة على الاقتصاد اليمني"، ورقة بحثية مقدمة لحلقة النقاش حول الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد اليمني ، 25 أكتوبر2008م.

8- محمد المتيوتي " الأزمة المالية العالمية، التداعيات، الأسباب، والنتائج"، ورقة علمية مقدمة لحلقة النقاش المنعقدة تحت عنوان: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، عدن، أكتوبر2008م.

9- محمد نجاة الله صديقي "أثر أساليب التمويل الإسلامية في التوسع النقدي" بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، جدة: مركز الملك عبد العزيز6، بدون تاريخ.